بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵀⵉⵜⵙⵉⵡⵉ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵙ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 14 ربيع الثاني 1442 (30 نونبر 2020)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"البرامج التنموية بالأقاليم الجنوبية"

الفهرس

توطئة 3

أولا- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الأساسية 13

I.تقوية الشبكة الطرقية 13

II.تنظيم حركة النقل الطرقي 14

III.تنمية القطاع المينائي والبحري 14

IV.تطوير وتنمية الموارد المائية 15

1.بناء وإعادة بناء السدود 15

2.مشاريع تحلية ماء البحر 15

V.الطاقات المتجددة و إنتاج الكهرباء 16

1.الطاقة الريحية 16

2.الطاقة الشمسية 17

VI.المشاريع المرتبطة بتثمين الفوسفاط 17

ثانيا- تحسين الخدمات الاجتماعية 18

I.في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي 18

II.تحسين الخدمات الصحية 19

III.تعزيز برامج التشغيل 19

IV.دعم برامج الإسكان والتعمير 21

V.دعم الثقافة وتنمية التراث الصحراوي الحساني 21

ثالثا- دعم القطاعات الإنتاجية 22

I.قطاع الفلاحة 22

II.قطاع الصيد البحري 23

III.قطاع الصناعة 24

IV.قطاع السياحة 24

V.قطاع النقل الجوي 25

VI.قطاع الصناعة التقليدية 26

خاتمة 26

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "**البرامج التنموية بالأقاليم الجنوبية**"، لراهنيته الممتدة في الزمن، ولأن قضية الوحدة الترابية ومغربية الصحراء، قضية جميع المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، بجميع مكونات المجتمع المغربي، وإننا لفخورون بالإجماع الوطني على قضيتنا الوطنية الأولى.

إن قضيتنا الوطنية الأولى، إلى جانب ثوابت المملكة ومقدساتها، لا تقبل المزايدة أو التنابز، ولا الحسابات الضيقة قصيرة المدى، بل هي مجال تظافر الجهود وتكاملها، وفرصة للتسابق في الخيرات والتضحيات، وللعطاء المتواصل بكل تجرد وبحس وطني صادق.

إن هذا الموضوع مناسبة للوقوف على المجهودات التي بذلتها بلادنا، وما تزال، في تنمية هذا الجزء العزيز من وطننا، بما يحقق الرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في ترسيخ إدماج أقاليمنا الجنوبية في الوطن المُوَحَّد بصفة نهائية، وتعزيز إشعاعها كمركز تنموي، وجعلها صلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وتأتي هذه الجلسة أيام قليلة بعد تخليد الشعب المغربي للذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، الذكرى التي تميزت بالخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي أكد فيه جلالته على أن:

"المسيرة الخضراء ليست مجرد حدث وطني بارز، في مسار استكمال وحدتنا الترابية. إنها مسيرة متجددة ومتواصلة، بالعمل على ترسيخ مغربية الصحراء، على الصعيد الدولي، وجعلها قاطرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري".

تصحيح الوضع بالكركرات

كما تنعقد هذه الجلسة الشهرية في ظرفية دقيقة، أسابيع قليلة بعد التدخل الناجح والحاسم للقوات المسلحة الملكية يوم 13 نونبر الجاري، بتعليمات سامية من قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، لتصحيح الوضع في معبر الكركرات بالصحراء المغربية، وهو التدخل الذي تُوِّجَ بتطهير المعبر بصفة تامة، وبإقامة حزام أمني لتأمينه بشكل نهائي من مناوشات الانفصاليين المتكررة.

إن تأمين معبر الكركرات، بالإضافة إلى أنه تصحيح وضع غير قانوني على الأرض، فإنه يسهم في تكريس التعاون المغربي جنوب/جنوب، في إطار التكامل الطبيعي للمغرب مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي الإفريقي.

إن هذا الحدث يُعَدُّ دون أدنى شك، محطة مهمة في تاريخ القضية الوطنية، لأنه أحدث تحولا نوعيا واستراتيجيا، على الأرض وفي الميدان، فما بعد هذه المحطة ليس كما قبلها.

وأتوجه بهذه المناسبة، بالشكر والتقدير والعرفان لجلالة الملك حفظه الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على قراره بالتدخل لإيقاف عبث مليشيات الانفصاليين الذي استمر زهاء ثلاثة أسابيع، بعد ما اطَّلَعَ العالم على عرقلة وتجميد الحركة المدنية والتجارية في معبر الكركرات الدولي، وفي خرق سافر لأعراف التجارة الدولية.

كما أتوجه بالشكر للقوات المسلحة الملكية التي تدخلت، تنفيذا للقرار الملكي، بكل مهنية واحترافية، بشكل سلمي ودون اشتباك أو مس بسلامة المدنيين، فأرجعت الأمور إلى نصابها وأَمَّنَتِ المعبر، ووَفَّرَتِ الشروط لتفادي تكرار ما حصل. وقد عَوَّدَتْنا القوات المسلحة الملكية دوما على وقوفها درعا واقيا للدفاع عن حوزة الوطن وصيانة وحدته الترابية، وحماية أمنه واستقراره.

ولا بد من التأكيد أن بلادنا تدخلت في المنطقة، لتصحيح الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها، بعدما التزمت بأكبر قدر من ضبط النفس واستنفدت كل الطرق الممكنة لانسحاب المليشيات الانفصالية، وبعد أن باشرَتِ اتصالات مكثفة مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع قوات المينورسو ومع عدد من الدول الأعضاء بمجلس الأمن، من أجل استتباب الأمن والسلم بالمنطقة، وضمان انسيابية حركة المرور في هذا المعبر الدولي التجاري الهام.

وقد مرت هذه العملية في انسجام تام مع الشرعية الدولية، واحترامِ التزامات بلادنا الدولية، بما فيها اتفاق وقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة، والذي لا تزال بلادنا متشبثة به.

تراكم الانتصارات وتعبئة وطنية متجددة

وقد حققت بلادنا على إثر هذه العملية النوعية انتصارا جديدا في ملف وحدتنا الوطنية والترابية، ينضاف إلى الانتصارات الدبلوماسية الهامة، ويفتح آفاقا جديدة لمواصلة الدفاع عن قضيته المصيرية تحقيقا لمقولة جلالة الملك الخالدة ***"سيظل المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"***، بما لها من دلالات عميقة يلتف حولها المغاربة بكافة أطيافهم وراء جلالة الملك حفظه الله.

وقد شكل هذا الحدث مناسبة متجددة لتأكيد تشبث المغاربة بوحدة بلدهم، وحبهم لوطنهم ودفاعهم عنه، ووقوفهم سدا منيعا في وجه كل من سولت له نفسه النيل من مصالحه الحيوية، حيث توحد المواطنون والقوى الحية للأمة، في الداخل والخارج، للتصدي لمناورات المناوئين، ومعربين عن استعدادهم لبذل الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن مقدسات الوطن الغالي وقضاياه العادلة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

وأود أن أوجه تحية خاصة للمغاربة المقيمين بالخارج، في مختلف أنحاء العالم، التي تعبأت للتعبير عن تضامنها مع قضية وطنها الأولى، وانخرطت بشكل تلقائي في إبطال مؤامرات خصوم وحدتنا الترابية.

وبقدر ما لقي هذا القرار والطريقة الاحترافية والسلمية لتنفيذه، دعما والتفافا من الشعب المغربي وكل قواه المدنية والسياسية، فقد لقي إشادة ودعما دوليين، خاصة من العديد من الدول الصديقة والشقيقة، بعدما أثبت المغرب بقيادة جلالة الملك حفظه ونصره، احترامه لتعهداته ولمواثيق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، دون التنازل أو السماح بالعبث أو المس بمصالحه وحقوقه.

وهكذا تواصلت قرارات دول صديقة وشقيقة بفتح قنصليات بالأقاليم الصحراوية، وهو ترجمة عملية لقناعة هاته الدول بأن المغرب جدي في مبادرته للحل السياسي للنزاع المفتعل حول صحرائه، بتكريس حكم ذاتي موسع تحت السيادة المغربية وفي إطار الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

إن فتح القنصليات ودعم عملية الكركرات، ينضاف إلى الانتصارات الدبلوماسية للمملكة المغربية، ويقبر عمليا المشروع الانفصالي، ذلك أن العالم يعاين بالملموس أن المملكة المغربية جادة فعليا في مبادرتها، من خلال مجهوداتها على أرض الواقع لجعل الأقاليم الجنوبية منارة عمرانية وحضارية، وقاطرة للتنمية، ولتطوير الاستثمار بالمنطقة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ضامن وحدة البلاد.

وقد عمدت بلادنا قبل ذلك، إلى استكمال ترسيم حدودها البحرية من خلال تحيين الترسانة القانونية الوطنية المتعلقة بالمجالات والحدود البحرية، لملاءمتها مع السيادة الوطنية للمملكة الكاملة المكتملة في حدودها الحقة، البرية والبحرية، ومع مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

إن سلسلة الانتصارات السياسية والدبلوماسية والتنموية المتتالية التي حققتها بلادنا في قضيتنا الوطنية، عرت حالة اليأس والتخبط التي تعيشها الانفصاليون، والتي يجسدها لجوؤهم إلى أساليب التضليل والأخبار الزائفة والصور والفيديوهات المفبركة، محاولةً منهم لتحويل الأنظار عن فشلهم وهزائمهم المتلاحقة. وهي مناسبة لدعوة كافة المواطنات والمواطنين إلى مزيد من اليقظة في التعامل مع مثل هذه الأكاذيب ومواجهتها.

مسيرة تنموية متواصلة بالأقاليم الجنوبية

السيد الرئيس المحترم،

إن تشبث بلادنا بوحدتها الترابية وسيادتها على أقاليمها الجنوبية، لا يوازيه سوى حرصها على تنمية هذه المناطق، شأنها شأن باقي مناطق المملكة، تحت القيادة الرشيدة لعاهل البلاد حفظه الله، والذي أكد في خطابه السامي بمناسبة للذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة على أن

> ***"التزامنا بترسيخ مغربية الصحراء، على الصعيد الدولي، لا يعادله إلا عملنا المتواصل، على جعلها قاطرة للتنمية، على المستوى الإقليمي والقاري".***

لقد عرفت الأقاليم الجنوبية لبلادنا، منذ استرجاعها إلى حضن الوطن الأم، نهضة شاملة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية، جسدها، على الخصوص، التطور الكبير الذي عرفته البنيات التّحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، إذ لا مجال للمقارنة بين ما كانت عليه هذه الأقاليم عند استرجاعها وما أصبحت عليه الآن.

ويمكن هنا أن نسجل بكل اعتزاز العناية الخاصة التي أولاها المغرب هذه المناطق الجنوبية العزيزة علينا، من خلال القيام بعدة استثمارات ومشاريع تنموية كبرى، والتي تعد خير جواب على الأطروحة المتهالكة للانفصاليين التي تريد أن تفصل هذه الأقاليم عن الدينامية التنموية الهامة التي تشهدها كافة ربوع المملكة، فالهدف الأسمى يتمثل في مواصلة تنمية هذه الأقاليم لتحقيق اندماجها مع باقي جهات المملكة، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية داخل هاته المجالات نفسها ومع غيرها من جهات المملكة، وضمان استفادة ساكنتها من ثمار هذه التنمية.

النموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية

وتعزيزا لهذه الدينامية الهامة، تواصل الحكومة تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة، الذي أعطى جلالة الملك، حفظه الله، انطلاقته في خطابه التاريخي من مدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة (2015).

> ***"إن تطبيق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة.***
>
> ***كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.***
>
> ***لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، وكلميم - واد نون".***
>
> مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة (2015).

معلوم أن النموذج التنموي الجديد لأقاليمنا الجنوبية، الذي تمت بلورته بطريقة تشاركية واسعة، أسهم فيها عدد كبير من القوى الحية ومن سكان الأقاليم الجنوبية، **يهدف إلى تنمية الأقاليم الجنوبية وتعزيز اندماجها وتكاملها مع باقي أقاليم التراب الوطني**، وذلك عبر:

- تعزيز البنيات التحتية؛
- توفير وسائل النقل والربط بباقي جهات المملكة؛
- تحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاولات ومشاريع التنمية البشرية؛
- فضلا عن تثمين الموارد الطبيعية والحفاظ على التراث اللامادي والثقافي للمنطقة.

كما يستلهم هذا النموذج التنموي توجهاته الكبرى من المشروع الوطني للجهوية المتقدمة، كخيار أساسي لدعم تنمية الأقاليم الجنوبية، وهو الذي مكن أبناء الأقاليم الجنوبية من المشاركة الفاعلة في المجهود السياسي والتنموي لبلدهم، وفي تدبير شؤونهم بطريقة مباشرة. وهو أيضا خيار استراتيجي للمغرب، يُعْتَبَرُ مُقَدِّمة للحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب، باعتباره الحل السياسي الأوحد لهذا النزاع المفتعل.

وقد تمت بلورة **برنامج تنموي يمتد من 2016 إلى 2021**، يتضمن عقود برامج لإنجاز ما يفوق 700 مشروعا، رصد لها غلاف مالي إجمالي أَوَّلِي قُدِّرَ ب77 مليار درهم، قبل رفعه لاحقا إلى 85 مليار درهم.

وضمن هذا العدد الكبير من المشاريع المبرمجة بأقاليمنا الجنوبية، هناك مشاريع كبرى ومهيكلة، نذكر منها:

- الطريق السريع تزنيت-الداخلة على طول 1.055 كلم (10 مليار درهم)؛
- البرنامج الصناعي فوسبوكراع بالعيون (17,8 مليار درهم)؛
- مواقع الطاقة الريحية والطاقة الشمسية في العيون وطرفاية وبوجدور بطاقة إجمالية تقدر ب 600 ميغاواط (8,7 مليار درهم)؛
- ميناء الداخلة الأطلسي (10 مليار درهم)؛
- برامج التأهيل الحضري (3,4 مليار درهم).

وبالعودة إلى البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية "2016-2021"، يمكن القول إن تنفيذه يسير عموما وفق الجدولة الزمنية المسطرة، حيث أن **إنجاز جل المشاريع يسجل نسبا متقدمة تجاوزت 70 %**، منها:

- 179 مشروعا تم الانتهاء الفعلي من إنجازها، ودخلت مرحلة الاستغلال بكلفة إجمالية تقدر بـ 13.2 مليار درهم؛
- 336 مشروعا في طور الإنجاز بكلفة إجمالية قدرها 46.88 مليار درهم؛

- في حين لم يتم الشروع بعد في إنجاز 236 مشروعا كلفتها الإجمالية قدرها 25 مليار درهم.

ورغم أن بعض المشاريع تأثرت بالوضعية الصحية الاستثنائية التي تمر بها بلادنا، على غرار باقي دول العالم، بفعل انتشار فيروس كورونا، فإن العمل ينصب على تدارك التأخر الحاصل في هذه المشاريع، لإتمامها في آجالها المحددة.

جهود تنموية متكاملة ومستمرة

وتعتزم الحكومة، برسم سنة 2021، مواصلة مجهوداتها المبذولة في إطار البرنامج التنموي لتطوير البنيات التحتية والمرافق الضرورية بالجهات الجنوبية، حيث سيتم إعطاء الانطلاقة لمجموعة من الأوراش المهيكلة، مثل مشروع الميناء الأطلسي بالداخلة، ومشروع تحلية المياه وإمدادها لري 5.000 هكتار شمال مدينة الداخلة، بالإضافة إلى محطات الطاقة الريحية الجديدة في تسكراد-الدورة وبوجدور لمسيد.

بالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي للأقاليم الجنوبية والذي يقدر الغلاف المالي المرصود له بجهة الداخلة-وادي الذهب 2017-2023 بحوالي 439,46 مليون درهم، فيما يقدر الغلاف المالي المخصص لجهة كلميم واد نون حوالي 872.16 مليون درهم برسم نفس الفترة.

كما خصصت المقاولات والمؤسسات العمومية برسم سنة 2021 ما مجموعه 4.5 مليار درهم كاستثمارات.

وفي هذا الإطار تضطلع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب، والتي تأسست سنة 2002، بدور هام في مواكبة مختلف البرامج التنموية بالجهات الجنوبية الثلاث، مع إيلاء عناية خاصة لمشاريع التنمية البشرية وإشراك الساكنة عبر هيآت المجتمع المدني المحلي.

من جهة أخرى، فإن مختلف هذه البرامج التنموية المعتمدة تعضدها برامج الجماعات الترابية، سواء المرتبطة ببرامج عمل الجماعات أو ببرامج تنمية العمالات والأقاليم أو برامج التنمية الجهوية، إذ تنخرط الجهات في برنامج تقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية وكذا في برامج التأهيل الحضري، وهي مناسبة للإشادة بهذه المؤسسات، بمنتخبيها ومسؤوليها وأطرها.

إن المجهودات التنموية التي بُذلت في أقاليمنا الجنوبية العزيزة، تُجَسِّدُ طموح المملكة بقيادة جلالة الملك حفظه الله في إدماج هاته الأقاليم في المسيرة التنموية التي تشهدها كافة مناطق المملكة، وأود هنا **توجيه الشكر لرجال الأعمال والمستثمرين المغاربة والأجانب** الذين أبوا إلا أن يبصموا بحضورهم هذا الورش التنموي، كما أدعو بهذه المناسبة جميع المستثمرين للإقبال على هذه المناطق الجنوبية التي تزخر بفرص كبيرة، سيعود نفع الاستثمار فيها على جميع الساكنة.

كما أن الحكومة منخرطة في تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء، حيث دعا جلالته إلى ***"استثمار المؤهلات الكثيرة، التي يزخر بها مجالها البحري"***، بعد أن ***"أكمل المغرب خلال هذه السنة، ترسيم مجالاته البحرية، بجمعها في إطار منظومة القانون المغربي، في التزام بمبادئ القانون الدولي"***.

وتتمثل هذه التوجيهات الملكية السامية فيما يلي:

- جعل الواجهة الأطلسية، بجنوب المملكة، قبالة الصحراء المغربية، واجهة بحرية للتكامل الاقتصادي، والإشعاع القاري والدولي، من خلال ميناء الداخلة الأطلسي، على غرار ميناء طنجة -المتوسط، الذي يحتل مركز الصدارة، بين موانئ إفريقيا؛
- تطوير اقتصاد بحري حقيقي بالأقاليم الجنوبية، لما تتوفر عليه، في برها وبحرها، من موارد وإمكانات، كفيلة بجعلها جسرا وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي؛

- مواصلة النهوض بقطاع الصيد البحري، اعتبارا لدوره في النهوض باقتصاد المنطقة، وإعطاء دفعة جديدة، للمخطط الأزرق، تجعل منه دعامة استراتيجية، لتنشيط القطاع السياحي بها، وتحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية.

بعض نتائج الجهود التنموية المتراكمة

لقد كان من آثار هذه الجهود المتعددة والمتراكمة، والممتدة على مدى عقود، والتي شهدت زخما أكبر في العقدين الأخيرين، تحسن عدد من المؤشرات التنموية، نذكر بعضا منها كما يلي:

- تبلغ نسبة التمدرس ما بين 6 و22 سنة 81،8 % مقابل 74،9% على الصعيد الوطني؛
- تبلغ نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 93،7% مقابل 72،9% على الصعيد الوطني؛
- تبلغ نسبة الولوج إلى الكهرباء 93،8 % مقابل 91،9% على الصعيد الوطني؛
- أما على مستوى الطرق بأقاليمنا الجنوبية، فمن 350 كلم من الطرقات التي كانت تتوفر عليها عند التحرير سنة 1975، بلغت برسم القرار الصدر بالجريدة الرسمية ل28 ماي 2018 أكثر من 9300 كلم، ضمنها 4400 كلم من الطرق الوطنية؛
- نسبة الساكنة الحضرية التي تتوفر على سكن فيلا أو شقة أو دار مغربية انتقل من 77.2% إلى 92%؛
- يبلغ نسبة نمو الدخل الخام الفردي 5،8 % سنويا متجاوزا مثيله في عدد من جهات المملكة، ومقتربا من جهة الدار البيضاء سطات؛
- وقد ساهمت المجهودات الاستثمارية للدولة في تقليص حدة الفوارق فيما يتعلق بتوزيع ثمار النمو حيث أصبحت الجهات الجنوبية تحقق معدل دخل فردي اسمي يفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 23.704 درهم للفرد، ليصل بجهة الداخلة واد

الذهب إلى 52.301 درهم للفرد، و 27.442 درهم للفرد بالعيون الساقية الحمراء، و 25.136 درهم للفرد بكلميم واد نون.

وسأتطرق، فيما يلي، بشيء من التفصيل لتقدم إنجاز البرامج والمشاريع التنموية في أقاليمنا الجنوبية، كالتالي:

- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الأساسية؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية؛
- دعم القطاعات الإنتاجية.

أولا- مواصلة إنجاز البنيات التحتية الأساسية

تواصل الحكومة إنجاز التجهيزات الأساسية الكفيلة بتوفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، وضمان الإدماج الفعلي لهذه الأقاليم في الحياة الاقتصادية للبلاد، وانفتاحها على المحاور الطرقية والبحرية والجوية الوطنية والدولية، من خلال جملة من المشاريع المهيكلة.

I. تقوية الشبكة الطرقية

يتواصل العمل على ربط شبكة الطرق السيارة وبقية الطرق لمواكبة تنمية الأقاليم الجنوبية، وتقليص زمن الرحلات وتحسين السلامة الطرقية، ويهم هذا الورش، على وجه الخصوص، الطريق السريع تزنيت الداخلة (تزنيت العيون 555كلم والعيون الداخلة 500 كلم)، بكلفة إجمالية تناهز 10 مليار درهم.

ويرتقب هذه السنة الانتهاء من إنجاز مقاطع من الطريق السريع تزنيت العيون والتي تهم كل من المقطع الطرقي كلميم-زرويلة على طول 22.6 كلم والمقطع الطرقي طرفاية-الدورة على طول 57 كلم، وقد وصلت نسبة تقدم إنجاز الأشغال بكلا المشروعين 98% و90% على التوالي.

كما سيتم خلال السنة المقبلة إعطاء انطلاقة الأشغال للطريق المداري لمدينة العيون على طول 7 كلم وبناء منشأة فنية، وكذا تهيئة المحاور الطرقية بين العيون والسمارة وطانطان بكلفة 342 مليون درهم.

II. تنظيم حركة النقل الطرقي

فيما يخص تنظيم حركة النقل الطرقي بالأقاليم الجنوبية، وخصوصا النقل الدولي الطرقي للبضائع الذي يخضع لمقتضيات الاتفاقيات الثنائية، فقد تم إبرام عدة اتفاقيات ثنائية في مجال النقل الدولي الطرقي مع دول جنوب الصحراء (4 اتفاقيات موقعة مع السينغال وموريتانا ومالي والبنين و11 مشروع اتفاقية أخرى في طور الإعداد).

وتهم البضائع المصدرة لهذه البلدان الفواكه والخضراوات والأسماك، حيث تقدر حركة المرور بين الداخلة والكركارات على الطريق الوطنية رقم 1، 350 مركبة يوميا من بينها 80% ذات الوزن الثقيل.

III. تنمية القطاع المينائي والبحري

في إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية المينائية، يتم العمل على تنفيذ مشاريع تخص إنجاز وتأهيل وتوسيع مجموعة من الموانئ تندرج في إطار قطب موانئ الجنوب، حيث أُعْطِيَت خلال هذه السنة انطلاقة أشغال بناء الميناء الجديد لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بالعيون، وكذا مواصلة إنجاز أشغال حماية الساحل على مستوى شاطئ فم الواد. كما سيتم خلال السنة المقبلة الشروع في إنجاز أشغال بناء حاجز لتوقيف الرمال بميناء الصيد بالمهيريز المنجز حديثا.

كما ستعطى انطلاقة مشروع إنشاء الميناء الجديد الداخلة الأطلسي، الذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للجهة وتعزيز انفتاحها على القارة الإفريقية، وسيكلف هذا المشروع حوالي 10 ملايير درهم، وستستغرق مدة إنجازه حوالي 6 سنوات.

وفي إطار تنمية مجال النقل البحري، سيتم إعطاء الانطلاقة لخط بحري للملاحة الساحلية خاص بالشحن يربط الدار البيضاء بالداخلة، وإعادة فتح الخطين البحريين الرابطين لجزر الكناري بكل من طرفاية والعيون.

IV. تطوير وتنمية الموارد المائية

1. بناء وإعادة بناء السدود

عرفت سنة 2020 إنهاء إنجاز أشغال ستة (6) سدود صغرى بكلفة مالية إجمالية بلغت 120 مليون درهم، وسيتم خلال السنة المقبلة إنهاء إنجاز أشغال عدة سدود صغيرة ومتوسطة أخرى بكلفة إجمالية تناهز ملياري درهم.

كما يتواصل العمل بمشروع إعادة بناء سد الساقية الحمراء بتكلفة 338 مليون درهم، ومشروع بناء سد فاسك بتكلفة إجمالية تقدر ب 1.500 مليون درهم، وتبلغ سعته 79 مليون متر مكعب. وقد وصلت نسبة تقدم الأشغال 30% بكلا السدين.

2. مشاريع تحلية ماء البحر

أصبحت المناطق الجنوبية تتوفر على 6 محطات للتحلية (العيون وبوجدور واخفنير ومأوى الصيد سيدي الغازي ومأوى الصيد روك شيكو، بالإضافة إلى محطة المكتب الشريف للفوسفاط بالعيون لتلبية حاجياته الصناعية من الماء).

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية الحالية من مياه البحر المحلاة حوالي 41 068 م3/يوم، منها 37780 م3/يوم للماء الصالح للشرب.

وبالنسبة لتحلية المياه الأجاجة، فتقدر الطاقة الإنتاجية الحالية بحوالي 18740 م3/يوم، حيث تتوفر حاليا المناطق الجنوبية على 4 محطات للتحلية (طرفاية وطانطان والدورة والداخلة).

وفي إطار تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 20-27، يتوقع تعزيز الطاقة الإنتاجية من مياه البحر والمياه الأجاجة المحلاة بالأقاليم الجنوبية للمملكة بحوالي 860 185 م3 في اليوم.

٧. الطاقات المتجددة و إنتاج الكهرباء

تمت برمجة مجموعة من المشاريع في إطار إنتاج الكهرباء بالجهات الجنوبية الثلاث في أفق 2021، بقوة إجمالية تصل إلى 1338 ميغاواط.

1. الطاقة الريحية

تم إنجاز المشاريع التالية:

- مشروع توسعة موقع "أخفنير" للطاقة الهوائية " بقوة 100 ميغاواط، بتكلفة 1992 مليون درهم؛
- تطوير المحطة الريحية افتيسات بقدرة 200 ميغاواط، وباستثمار 4 مليار درهم.

كما ستتم مواصلة إنجاز المشاريع التالية:

- تشغيل الحقل الريحي تيسكراد بقدرة منشأة تصل إلى 100 ميغاواط؛
- تشغيل الحقل الريحي لبوجدور بقدرة 300 ميغاواط؛
- تطوير المرحلة الثانية للحقل الريحي افتيسات 2 بقدرة 200 ميغاواط وباستثمار 3 مليار درهم، وكذا الحقلين الريحيين غراد جراد وافركات بقدرة 80 ميغاواط لكل منهما وباستثمار إجمالي يبلغ حوالي 2.5 مليار درهم
- تطوير مشروع الطاقة الريحية بجهة الداخلة واد الذهب بقدرة 100 ميغاواط وباستثمار يناهز 970 مليون درهم.

2. الطاقة الشمسية

في إطار مشروع "نور للطاقة الشمسية الفوتوضوئية 1"، تم إنجاز محطتين شمسيتين ويتعلق الأمر بمحطة نور العيون 1، ومحطة نور بوجدور 1، بقدرة إجمالية بلغت 100 ميغاواط بجهة العيون الساقية الحمراء وباستثمار يبلغ 1270 مليون درهم.

كما توجد مشاريع أخرى في طور الإنجاز:

- مشروعا المحطتين "نور العيون 2 " و "نور بوجدور 2 " بقدرة 350 ميغاواط، اللذان يدخلان ضمن مشروع "نور للطاقة الشمسية الفوتوضوئية 2"، والذي سيتم تطويره ب 9 مواقع على الصعيد الوطني، بما في ذلك إقليمي العيون وبوجدور، حيث من المرتقب تشغيل هذه المحطات سنة 2022.
- من المتوقع أن تستفيد جهة كلميم واد نون من مشروع "نور أطلس طانطان" بقدرة ستتراوح ما بين 30 و40 ميغاواط، والذي سيتم تطويره ب 7 مواقع على الصعيد الوطني بما في ذلك إقليم طانطان.

VI. المشاريع المرتبطة بتثمين الفوسفاط

تم الشروع في إنجاز الوحدتين الصناعيتين لاستخراج ومعالجة الفوسفاط (وحدة الغسل والتعويم) بقدرة إنتاجية تبلغ 3 مليون طن من الفوسفاط الجاف والقابل للتسويق، مما سيُمَكِّنُ خصوصا من تثمين طبقات الفوسفاط ذات التركيز الضعيف من الفوسفور ببوكراع.

وقد بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية المخصصة لهذا للمشروع 1442 مليون درهم، تم الالتزام بها بالكامل. وإلى حدود اليوم، تم توفير 183 ألف يوم/عمل خلال مرحلة الإنجاز، ويرتقب تشغيل هاتين الوحدتين سنة 2021.

ثانيا- تحسين الخدمات الاجتماعية

I. في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي

ترمي المشاريع المتعلقة بمجال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني، المدرجة في برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، إلى تعزيز العرض التعليمي والتكويني بالجهات الجنوبية الثلاث، وذلك من خلال:

- التعميم التدريجي للتعليم الأولي، من خلال الرفع من عدد الحجرات المخصصة لهذه العملية بالجهات الجنوبية الثلاث، والتي بلغت 351 حجرة، إضافة إلى تكوين المربيين؛

- تحسين العرض التربوي من خلال برمجة 71 مشروعا يهم تأهيل وبناء المؤسسات التعليمية، في الأسلاك التربوية الثلاثة. ويعرف تقدم إنجاز هذه المشاريع نسبا متفاوتة تتراوح ما بين 50 إلى 75 %؛

- تعزيز الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، من خلال إنجاز المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة، كما توجد مشاريع أخرى مهمة في طور الإنجاز من مثل كلية الطب والصيدلة بالعيون والكلية متعددة التخصصات بكل من آسا والسمارة، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببوجدور؛

- تعزيز العرض التكويني ضمن المشاريع المبرمجة في خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني التي تم تقديمها بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده سنة 2019، والمتعلقة بإحداث مدن للمهن والكفاءات بكل جهة من جهات المملكة، والتي ستمكن، بالنسبة للجهات الجنوبية الثلاث من إحداث 4440 مقعدا بيداغوجيا.

II. تحسين الخدمات الصحية

تواصل الحكومة تنفيذ المشاريع الصحية المدرجة في برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية (2016-2021)، والهادفة إلى تطوير الخدمات الطبية وتوسيع العرض الصحي بالجهات الجنوبية الثلاث. وتبلغ تكلفة المشاريع الصحية حوالي 2،642 مليار درهم.

من جملة المشاريع المنجزة

- إعادة تأهيل المستشفى الإقليمي بطانطان (120 سرير)؛
- تأهيل وتوسيع المستشفى الإقليمي أسا الزاك؛
- إنشاء مركز تحاقن الدم بكلميم؛
- تأهيل وتوسيع المستشفى الجهوي بالداخلة (240 سرير)؛
- بناء ثلاث مراكز صحية حضرية بمدينة العيون؛
- المركز الجهوي للأنكولوجيا بالعيون.

ومن المشاريع التي توجد في طور الإنجاز، والتي تعرف تقدما مهما:

- بناء المركز الاستشفائي الإقليمي لسيدي إفني (120 سرير)؛
- بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون (500 سرير)؛
- بناء المركز الاستشفائي الجهوي بكلميم (250 سرير)؛
- إحداث مركز استشفائي إقليمي بطرفاية (70 سرير)؛
- بناء المعهد العالي لمهن التمريض وتقنيات الصحة.

III. تعزيز برامج التشغيل

يقدر الغلاف المالي المرصد لبرامج التشغيل، المدرجة في برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، سواء منها البرامج الوطنية أو تلك التي تمولها الجهات، بما يزيد عن **256 مليون**

درهم، تستهدف ما مجموعه 14.058 مستفيدة ومستفيدا في المجالات التالية:

- **تيسير إدماج الباحثين عن عمل** من خلال تنمية البرامج النشيطة للتشغيل، بهدف إدماج الباحثين عن عمل في إطار برنامج "إدماج"، والرفع من قابلية تشغيلهم في إطار برنامج "تأهيل".
- **دعم حركية الباحثين عن شغل**، بهدف توفير منح لتغطية مصاريف النقل والإقامة والأكل للأشخاص المستفيدين من التكوين التأهيلي أو المرشحين لاجتياز مقابلات الانتقاء مع المقاولات؛
- **تطوير التشغيل الذاتي** عن طريق دعم إحداث المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل؛
- **دعم التشغيل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني** من خلال عقود عمل مدعمة لإدماج الشباب حاملي الشهادات.

وفيما يخص حصيلة تقدم تنفيذ البرامج الوطنية لإنعاش التشغيل إلى غاية متم شهر شتنبر 2020، فقد بلغت نسبا مهمة، تجاوزت في بعض الأحيان الاهداف المسطرة.

حصيلة تقدم تنفيذ الإجراءات الوطنية								
الجهات	إدماج			تأهيل			التشغيل الذاتي		
	الإنجازات	الهدف المسطر	نسبة التقدم	الإنجازات	الهدف المسطر	نسبة التقدم	الإنجازات	الهدف المسطر	نسبة التقدم
العيون الساقية الحمراء	3.389	3800	%89	865	800	%108	276	525	%53
الداخلة واد الذهب	1.492	2330	%64	114	305	37%	165	250	%66
كلميم واد نون	2.318	3300	%70	329	415	%79	438	200	%219

كما تم الشروع في تفعيل البرامج الجهوية لإنعاش التشغيل بعد التوقيع على الدلائل المسطرية الخاصة بها، والمتعلقة بدعم حركية الباحثين عن عمل، ودعم التشغيل المؤهل

بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتوفير قروض شرف لإحداث المقاولة الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، أو مِنَح لدعم انطلاق المشروع.

IV. دعم برامج الإسكان والتعمير

تهدف العمليات السكنية المندرجة في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية إلى تعزيز التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، وكذا القضاء على السكن غير اللائق بالسمارة والداخلة، في إطار ستة (6) مشاريع بالجهات الجنوبية الثلاث، رصد لها غلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 2130 مليون درهم.

ويعرف إنجاز هذه المشاريع تقدما مهما، حيث تُشْرِفُ على نهايتها، كما هو الحال بالنسبة لبرامج التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، في حين أن البعض الآخر يوجد في مراحل متقدمة من الإنجاز، وبرنامج إعادة إسكان مخيمات الوحدة بالسمارة، أما باقي المشاريع فقد أعطيت انطلاقتها أو في طور الانطلاق.

وفي مجال التعمير تنصب المجهودات على تعميم التغطية بوثائق التعمير بنسب تتجاوز 95 %، والسهر على تحيينها من أجل مواكبة الدينامية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها هذه المجالات.

V. دعم الثقافة وتنمية التراث الصحراوي الحساني

يتم العمل على تنفيذ جملة من البرامج في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية 2016-2021 في محوره المتعلق ب"تعزيز آليات الحفاظ على التراث الصحراوي والحساني والتعريف به، واستعماله واستثماره لمصلحة الانسان وبوصفه رافعة للتنمية".

ومن أهم المشاريع التي تم إنجازها، أو تعرف تقدما مهما في الإنجاز:

- تعزيز بنيات الاستقبال الثقافية من خلال تهيئة وتوسعة المراكز الثقافية؛

- تسجيل المواقع الأثرية على لائحة التراث الوطني حماية للموروث الأثري بالمناطق الجنوبية؛
- تنفيذ عدة برامج للتنشيط الثقافي والفني وإعادة الاعتبار للتراث الحساني، من خلال تنظيم مجموعة من المهرجانات والمعارض والبرامج التنشيطية والورشات؛
- تأهيل وتثمين الموسيقى الحسانية؛
- جرد التراث الشفهي الحساني اللامادي.

ثالثا- دعم القطاعات الإنتاجية

I. قطاع الفلاحة

في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية، في شقه المتعلق بالفلاحة، تمت برمجة 41 مشروعا فلاحيا بقيمة إجمالية تناهز 14,67 مليار درهم، تهم 12300 مستفيدا، وتستهدف تنفيذ جملة من المشاريع تهم الإعداد الهيدروفلاحي للزراعات العلفية، وإحداث وتهيئة نقط الماء لتوريد الماشية، وإعداد المسالك القروية...

كما تستفيد هذه الجهات الثلاث من برنامج تنمية المجالات الرعوية وتنظيم الترحال الذي يهم، على الخصوص، خلق محميات رعوية على مساحة 267.000 هكتار، غرس الشجيرات العلفية على مساحة 5.300 هكتار، وتنظيم الكسابة، وتنمية سلاسل الإنتاج المرتبطة بالمراعي، بالإضافة إلى تنمية وتطوير السياحة الإيكولوجية، وفتح المسالك لفك العزلة عن ساكنة هذه المناطق الرعوية، حيث تم إنجاز 687 كلم.

ومن جهة أخرى، يتم العمل على إنجاز برنامج محاربة التصحر وزحف الرمال، من خلال إحداث أحزمة خضراء وتهيئة الغابات، وإعادة إحياء التشكيلات النباتية المحلية وتحسين المراعي. وقد تم رصد أغلفة مالية مهمة لتنفيذ هذه التدخلات على مستوى الجهات الجنوبية الثلاث (254,62 مليون درهم بالنسبة لجهة العيون -الساقية الحمراء، 369,72 مليون درهم بالنسبة لجهة كلميم -واد نون، 116,44 مليون درهم بالنسبة جهة الداخلة -وادي الذهب).

II. قطاع الصيد البحري

يتم العمل على تنفيذ جملة من المشاريع المبرمجة في إطار برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية:

- وضع وتنفيذ 20 مخططاً لتهيئة وتدبير المصايد الوطنية، وتطوير ثلاث محميات بحرية منها محمية ماسة على مستوى سيدي إفني؛
- إنشاء 5 وحدات لتثمين واستغلال الأسماك السطحية على مستوى إقليم الداخلة، بهدف الرفع من نسبة المنتجات البحرية المُثَمَّنَة محلياً وتنويع العرض التصديري الوطني؛
- وضع مخططات في مجال تربية الأحياء البحرية، من قبيل مشروع بناء مختبر متخصص في تربية الأحياء البحرية بالداخلة، الذي يضم مفرختين تجريبيتين، وإنجاز مزرعة تجريبية لتربية الأحياء البحرية؛
- إنشاء عدة أسواق لبيع السمك من الجيل الجديد، بالإضافة إلى تأهيل أسواق أخرى، من مثل سوق السمك بكل من ميناء طانطان وميناء بوجدور وطرفاية، كما يوجد مشروع إنشاء سوق السمك من الجيل الجديد بالمهيريز قيد الإنجاز، حيث من المفترض انتهاء الأشغال في سنة 2022؛
- وضع نظام رصد وتتبع السفن عبر الأقمار وتنفيذ برنامج تحديد هوية قوارب الصيد التقليدي بهدف تتبع نشاطها ومحاربة القوارب غير القانونية، حيث تم تجهيز 8.443 قارباً يعمل بهذه الجهات بنظام ترددات الراديو بنسبة 100%؛
- في إطار الرفع من الكفاءات البشرية، تم اقتناء جهاز محاكاة للصيد والملاحة، وإطلاق مشروع اقتناء سفينة مدرسية للتكوين، فضلا عن الشروع في بناء وتجهيز وحدة للتكوين التطبيقي في صناعات الصيد البحري واقتناء تجهيزات ومعدات مختلفة وتطوير منصة اليكترونية للتكوين عن بعد.

III. قطاع الصناعة

تعمل الحكومة على دعم النشاط الصناعي بالجهات الجنوبية الثلاث، لا سيما من خلال ما يلي:

- تعزيز قطاع الصناعات الغذائية، من خلال 18 مشروعا استثماريا بمبلغ استثماري إجمالي يقدر بـ998,46 مليون درهم، في مجالات الصناعات السمكية وقطاع صناعة منتجات الحليب، بهدف إحداث 6077 منصب شغل مباشر و3546 منصب شغل غير مباشر؛
- العمل على تفعيل مشروع لتفكيك الطائرات في طاطا والذي سيمكن من توفير مجموعة من فرص الشغل مباشرة وغير مباشرة؛
- دعم قطاع ترحيل الخدمات، من خلال خمس منظومات جديدة ستمكن من إحداث 60000 منصب شغل مباشر وتحقيق 18 مليار درهم كرقم معاملات في تصدير الخدمات وجلب 1,5 مليار درهم من الاستثمارات، في أفق سنة 2020؛
- تنمية البنيات التحتية الصناعية، من خلال برمجة عدة مشاريع تتعلق بإنجاز كل من المنطقة الصناعية بطرفاية (70 هكتار) ، منطقة الأنشطة الاقتصادية بالسمارة (26 هكتار) ، والمنطقة الصناعية طانطان الوطية (45 هكتار) .

IV. قطاع السياحة

يهدف برنامج التنمية السياحية للأقاليم الجنوبية إلى تطوير منظومات سياحية مستدامة لتحسين جاذبية المجالات الترابية وإحداث آليات التأطير والمواكبة **بغلاف مالي قدره 329 مليون درهم تهم 74 مشروعا**، وتحفيز القطاع الخاص من أجل إنجاز منتوجات سياحية تسويقية من الجيل الجديد سيخصص **لها أكثر من مليار درهم وتهم 30 مشروعا**.

وتتجلى الآثار الإيجابية لهذا البرنامج في إحداث **حوالي 1300 منصب شغل جديد**، منها 465 منصب في أفق سنة 2021، وتحقيق عائدات سياحية **تقدرب 2200 مليون درهم**،

منها 930 مليون درهم في أفق سنة 2021، **وحوالي 550 مليون درهم** من المداخيل الضريبية، منها 240 مليون درهم في أفق سنة 2021.

كما تم وضع خطة عمل استراتيجية للرفع من جاذبية المناطق الجنوبية للمملكة والترويج لها في الدوائر السياحية الدولية، من خلال رصد ما يناهز ملياري درهم موزعة على الجهات الثلاث لتمويل مشاريع إنشاء مدارات سياحية موضوعاتية وتكثيف العرض السياحي.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية في الخطاب السامي بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء، سيتم العمل على منح دفعة جديدة، للمخطط الأزرق، تجعل منه دعامة استراتيجية، لتنشيط القطاع السياحي بالجهات الجنوبية الثلاث، وتحويلها إلى وجهة حقيقية للسياحة الشاطئية.

في هذا الإطار، تم إنجاز دراسة برنامج تنمية السياحة الشاطئية بالوجهات الجنوبية الثلاث، بهدف وضع مقاربة استثمارية خاصة لتطوير وتحفيز المنتوج السياحي الشاطئي على مستوى هذه المناطق.

٧. قطاع النقل الجوي

ينصب العمل لتعزيز الربط الجوي بين مختلف مدن المملكة بمستوى مقبول لعدد الرحلات، وأسعار مقبولة من المسافرين، من خلال تحديد تسعيرة منخفضة وقارة لهذه الخطوط الجوية، وفتح خطوط جديدة في إطار اتفاقيات شراكة مع شركات الطيران، مما أدى إلى ارتفاع مطرد، إذ عرفت الحركة الجوية بمطارات جهات الجنوب (العيون والداخلة وكلميم وطان طان) تطورا ملموسا منذ سنة 2015، حيث عرف زيادة تقدر ب 10,81% سنة 2017، و21 % سنة 2019.

وقد تم منذ 25 يونيو 2020، وبشكل تدريجي، استئناف الرحلات الجوية الداخلية، التي عرفت توقفا اضطراريا منذ 16 مارس 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا.

VI. قطاع الصناعة التقليدية

في قطاع الصناعة التقليدية، تمت برمجة 51 مشروعا برسم برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية "2016-2021" بتكلفة إجمالية بلغت 170,3 مليون درهم.

وقد تم إنجازعدة مشاريع منها:

- تشغيل دار الصانعة بالداخلة؛
- إحداث دارين للصانعة (02)، بكل من العيون وبوجدور، بتكلفة إجمالية ناهزت 2,2 مليون درهم لكل واحدة منها، وتوجدان حاليا في طور اقتناء التجهيزات الضرورية لتشغيلهما؛
- تأهيل مركز التكوين بالتدرج المهني بالداخلة؛
- إحداث سجلات جهوية للصناع التقليديين.

كما توجد مشاريع أخرى في طور الإنجاز، منها:

- إحداث منطقتين لأنشطة الصناعة التقليدية بكل من كلميم والعيون بتكلفة إجمالية ناهزت 20 مليون درهم لكل واحدة منهما؛
- إحداث مراكز للتكوين المهني في الصناعة التقليدية بكل من العيون والداخلة وكلميم؛
- إحداث مدارات سياحية خاصة بالصناعة التقليدية بجهتي العيون الساقية الحمراء وكلميم واد نون.

خاتمة

ختاما، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة حريصة على مواصلة تنزيل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، وإتمام إنجاز البرامج والمشاريع المدرجة فيه، بما يمكن من تحقيق آثارها المباشرة في تنمية هذه المناطق العزيزة من ترابنا الوطني، وتحقيق اندماجها المجالي مع باقي

مناطق المملكة، واستفادتها من دينامية التنمية التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالموازاة مع ذلك، فإن الحكومة عازمة على الرفع المستمر من المجهود الدبلوماسي للدفاع عن قضيتنا الوطنية، والتصدي لخصوم الوحدة الوطنية والترابية، إلى جانب كافة القوى الحية للأمة، بما في ذلك الدبلوماسية الموازية البرلمانية والحزبية والنقابية والمجتمع المدني، للمساهمة في الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.